



مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

• يمكن التمييز بين مرحلتين (على غرار الاتجاه العام في العالم):

* المرحلة الأولى حتى عقد الثمانينات- الهدف زيادة منافع الدول المضيفة.

- قيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المضيفة.

- رقابة صارمة على عمليات المستثمرين الأجانب.

- إجراءات معقدة.

- فرض قوانين ومتطلبات.



* المرحلة الثانية منذ أواسط الثمانينات وحتى تاريخه- أصبح الهدف حاجة الدول فتح اقتصاداتها وتطبيق سياسات أكثر تحريرا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. على المستوى التشريعي:

- وضع أطر تشريعية لحماية تلك الاستثمارات .
- إجراءات ميسرة لدخول الاستثمار المباشر .
- تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية .
- حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال .
- تسهيل الإجراءات الإدارية (استحداث الشباك الموحد) .
- استحداث وكالات لتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر .



2. على مستوى القوانين والاتفاقيات:

- تعمل الدول العربية بشكل دائم على استحداث وتحسين القوانين والإجراءات.
- أصدرت خلال عام 2002 حوالي 17 قانوناً جديداً أو تحديثاً لقوانين سابقة.



ولكن:

- على الرغم من وجود عناصر قانونية وبيئة اقتصادية ملائمة، فإن المهم هو كفاءة تلك التشريعات وأهميتها للمستثمر الأجنبي.
- آخذاً في الاعتبار حداثة الكثير من القوانين والتشريعات في الوطن العربي يبقى هنالك العديد من النقاط ذات الأهمية التي يجب التوقف عندها:



- * لا يمكن مقارنة المناخ والفرص الاستثمارية في الوطن العربي بتجارب مناطق ودول أخرى (وسط وشرق أوروبا).
- * أن برامج الخصخصة التي أطلقت في بعض الدول هي إما شوبها البطء (الجزائر، المغرب، الأردن) أو أنها محكمة بالكثير من العقبات ولاسيما حدود مساهمة رأس المال الأجنبي في قطاعات هامة.



* لا زالت الإجراءات والقوانين التي تحكم بعض القطاعات التي تتمتع الدول العربية فيها بميزة نسبية تفرض عليها قيود حول دخول المستثمر الأجنبي إليها، ومنها على سبيل المثال، قطاع الطاقة في تونس، السكن في لبنان.

* يفتقر نظام حصول التراخيص للمؤسسات بشكل عام إلى الأتمتة والشفافية رغم وجود بعض التحسن في عدد من الدول مثل لبنان والجزائر والأردن والمغرب.

* تعتبر أنظمة الحوافز المالية والضريبية حاجة دائمة في جميع الدول العربية، حيث تسم بعدم الوضوح مما يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.